

واقع التمويل الإسلامي في اليابان: الصكوك نموذجًا

منير ماهر الشاطر

باحث في دراسات ما بعد الدكتوراه، الجامعة العالمية الإسلامية الماليزية

عمر عبد الرحيم الملاح

وزارة التربية والتعليم الأردنية

(سأتم البحث للنشر في 31/10/2019م، واعتمد للنشر في 26/2/2020م)

الملخص

يهدف هذا البحث إلى بيان واقع وفرص وتحديات التمويل الإسلامي في اليابان مع التركيز على تجربة الصكوك، فقد شهدت اليابان حركة بحث وتحري عن المالية الإسلامية أعقبها دخول محدود من قبل المؤسسات المالية اليابانية في قطاع التجزئة البنكي في كل من ماليزيا ودبي، وتمثل هذا الدخول بطرح منتجات مالية إسلامية كالمرابحة للامر بالشراء والإجارة المنتهية بالتملك وغيرها، كما تم إصدار صكوك خارج اليابان من قبل مؤسسات يابانية مالية عريقة، أعقب ذلك تعديلات قانونية لتسهيل إصدار الصكوك وجذب المستثمرين الراغبين بالتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية داخل اليابان، إلا أن هذه الخطوات التشريعية الأخيرة لم تنجح في تطوير هذه التجربة فيما بعد، لذا فالبحث يسعى من

خلال المنهج الاستقرائي التحليلي إلى رصد الفرص والتحديات التي تواجه هذه التجربة ومعرفة أسباب عدم تطورها بالرغم من التعديلات القانونية التي حدثت لاستيعاب وإزالة العوائق أمام الدخول في هذا القطاع، وقد توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها: وجود ضعف في مستلزمات نجاح التجربة داخل اليابان لعدم توافر متطلبات النجاح مثل قلة عدد وضعف تأثير الجالية المسلمة، وضعف المعرفة الشرعية، وندرة الكفاءات في مجال التمويل الإسلامي هناك؛ كما أن عدم شمولية التعديلات لمنتجات وخدمات القطاع المالي الإسلامي كان له أثر مهم في عدم تطور التجربة، إضافة إلى ذلك صعوبة دخول الصكوك على خط المنافسة مع المنتجات التقليدية وخاصة السندات في الوقت الذي تنشط فيه كثير من الدول الإسلامية في التعامل بالسندات التقليدية مع اليابان دون إيلاء تجربة الصكوك اليابانية اهتماماً كبيراً، في حين يمكن تطوير التجربة خارج اليابان في الأمد القريب إن تم التسويق لها بشكل جيد وحصل تعاون مشترك بين الدول الإسلامية واليابان في هذا الشأن؛ خصوصاً أن هناك اهتماماً يابانياً كبيراً بالتنوع مصادر تمويل مشاريعها واستثماراتها، إضافة إلى رغبتها بتطوير علاقاتها الاقتصادية مع الدول الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي في اليابان، التشريعات المالية اليابانية، الصكوك، اليابان.

Instance of Islamic Finance in Japan: Sukuk Case

Munir Mahir Al-Shatir

Doctorate research fellow, International Islamic University of Malaysia

Umar Abdur Raheem Al-Mallah

Jordanian Ministry of Education

Abstract

This research aims to explore Islamic finance opportunities and challenges in Japan with special focus on sukuk. The past decade has witnessed an investigation by Japan of Islamic finance products both in retail banking sector and the wholesale market. Several Japanese financial institutions have started to offer Islamic finance products like Murabaha, Ijarah and others outside Japan, Sukuk also were issued by a prominent Japanese institution with total worth approximating half a billion US dollars. These steps were followed by governmental legal amendments to facilitate Sukuk issuance inside the country to attract investors and Islamic capital from Muslim communities, but unfortunately those steps did not succeed to develop afterwards, this paper pursues through an analytical and inductive approach to monitoring the opportunities and challenges facing this experience and identifying the reasons behind the lack of its development, despite the legal amendments that were made to accommodate and remove obstacles to entry in this sector, the research has reached several results, the most important of them are: There is a lack of requirements for the success of this experience inside Japan such as: Muslim population in Japan being very small and not influential, the weak knowledge in Islamic finance and the scarcity of qualified people in the field

of Islamic finance there, which had an impact on the difficulty of providing Sharia compliance. The lack of a wide-range amendments that cover products and services of the Islamic finance had an important impact on the lack of development of the experience, in addition the difficulty for Islamic finance products to be capable to compete traditional products, especially bonds, whereas many Islamic countries are active in dealing in traditional bonds with Japan without providing enough support to the Japanese Sukuk. In contrast, the Japanese Sukuk experience can develop overseas in the near term if it were marketed well, and received support and interest from Islamic countries, especially with a large Japanese interest in diversifying funding, in addition to Japanese desire to develop its economic relations with Islamic countries.

Keywords: Islamic Finance in Japan, Japanese Legislation, Sukuk, Japan.

المقدمة

يشهد قطاع التمويل الإسلامي نموًا متسارعًا عالميًا، فقد بات ظاهرًا للعيان أن النظام المالي التقليدي يزيد الهوة بين الفقراء والأغنياء ولا يحقق أهداف التنمية المنشودة نظرًا للمشكلات البنوية والهيكلية في ذات النظام، ومع مطلع دول العالم لنظام مالي جديد يتلافى المشكلات الحالية فإن الواجب على مجتمع الصناعة المالية الإسلامية بشقيه الأكاديمي والمهني أن يتعرف على الجهود التوعوية المبذولة في تعميم تجربة التمويل الإسلامي في تلك البلدان وتصحيح الأخطاء إن وجدت مما يفتح الطريق أمام تطوير المالية الإسلامية بشكل عام خاصة بعد اعتراف صندوق النقد الدولي بمبادئ التمويل الإسلامي عام 2018⁽¹⁾، واليابان هي إحدى أبرز الدول المؤثرة اقتصاديا في العالم كما أنها تعتبر ضمن السبع الكبار في الشأن الاقتصادي، واللافت أنها تتمتع بعلاقات ممتازة لم تكدر مع العالم الإسلامي، وقد شهدت اليابان في العقد المنصرم بعض التطورات المتعلقة بالمالية الإسلامية على صعيد البحث العلمي والمؤتمرات والتعديلات القانونية في الشأن المالي بل وحصول إصدارات للمنتجات والأدوات المالية الإسلامية من قبل المؤسسات اليابانية، إلا أن العقلية الربوية وما يحوطها من قوانين وأنظمة وقوى بشرية ومؤسسات داعمة تحول دون تحوّل كفاء وفعال تجاه منتجات وأدوات التمويل الإسلامي الصافية في كثير من البلدان، ويساعد في هذا الخلل في الوضع الياباني تواصل المعنيين مع مراكز البحث الغربية ونظرهم إلى تطبيقات المؤسسات العالمية الأجنبية التي تتبنى آراءً متساهلة في المالية الإسلامية كالدول الأوروبية من أمثال المؤسسات التشريعية في بريطانيا ولوكسمبورج وفرنسا وغيرها وتقليد تجربتهم في الجانب التقني والذي سنتطرق له لاحقًا، وقد وجه لهذه التجارب انتقادات كثيرة من الناحية النظرية والتطبيقية إذ أن تكييف العقود الحقيقي ينتهي بما يؤدي إلى نفس النتيجة الربوية، بل تحتاط هذه المؤسسات للوصول لنفس

(1) <https://www.imf.org/external/themes/islamicfinance/>

المؤدى بشروط تضمن ذلك⁽²⁾ والحيلولة دون إصلاح هذه التجارب أو نقدها وإيصال هذا النقد للمعنيين مما يساهم في تكوين تصور خاطئ لدى المرشحين الجدد لدخول السوق المالية الإسلامية، وعدم تدارك هذا الخلل سيشكل عوائق تجاه التصحيح المستقبلي لهذه الأفهام المغلوطة، ومن هنا فإن البحث يسعى للتعريف بالنشاطات التي حدثت في اليابان في هذه الجوانب والتوضيح للمهتمين الواقع والفرص القائمة بعد بيان شامل لأوضاع المالية الإسلامية وما يحوطها من متغيرات. وقد كان للصكوك مزيد حظ من البحث نظرًا للاهتمام الأكبر الذي أولته اليابان لهذا الجانب؛ حيث تعتبر اليابان الصكوك منطقة الاستكشاف التجريبي المأمول تطويرها ونجاحها فيما يتعلق بالمالية الإسلامية عندهم، وقد بينا في هذا البحث أسباب الفشل الجزئي للجهود التي قامت بها الحكومة اليابانية لتشجيع المستثمرين الأجانب لإصدار صكوك داخل اليابان بشكل موضوعي، مع بيان للفرص المتاحة في الوقت الراهن مع إرشادات لتطوير التجربة بشكل عام.

إشكالية البحث

اتخذت اليابان مجموعة من الخطوات الإيجابية تجاه تقديم خدمات مالية إسلامية والاستفادة منها بالتركيز على قطاع التمويل الأكبر (الجملة) Wholesale financing، حيث أقرّ مجلس النواب الياباني تعديلات قانونية اقترحتها الحكومة تسمح بممارسة الخدمات المالية الإسلامية خارج اليابان منذ عام 2008م وحددت ذلك بالمراوحة للامر بالشراء والإجارة المنتهية بالتملك فقط وبالفعل قام بعض البنوك اليابانية بتقديم هذه الخدمات في كل من ماليزيا ودبي وهناك نية

(2) انظر الشروط التي وضعها البنك المركزي الياباني لموافقة على المنتجات المالية الإسلامية في توجهاته وتعليقاته الداخلية التي ينص فيها على ضرورة تكيف العقود الإسلامية على أنها مديونة تم ترحيل سائر مخاطرها والاحتفاظ بمخاطر الدين والسداد فقط على الرابط التالي: <https://thelawreviews.co.uk/edition/the-islamic-finance-and-markets-review-edition-3-japan/1175272>، وسنأتي على مزيد من التفصيل في هذا الصدد في البحث الثاني الذي يتناول التشريعات القانونية.

للتوسع⁽³⁾، وفي وقت لاحق عام 2011م تم إجراء تعديلات لقانون تصكيك الأصول المالية وذلك للسماح بإصدار الصكوك داخل اليابان في خطوة تلت دخول بعض الشركات اليابانية كأيون للخدمات الائتمانية ونومورا لإدارة الأصول وتويوتا لإدارة الأصول في سوق الصكوك، وقد مر القانون بإجراءات انتهت بالقيام بتعديلات وإصلاحات وتسهيلات على قوانين الضرائب في نفس العام تفادياً للازدواج الضريبي حيث أُقرّ في القانون المعدّل أن تُعامل الصكوك كالسندات التقليدية لغايات الضريبة، كما أقرّت تسهيلات خاصة بالصكوك متعلقة بالاستثمار الخارجي وتشمل جوانب كالتسجيل ونقل الملكية وإعفاء ضريبة عوائد أرباح الصكوك المنقولة للخارج وغير ذلك من الحوافز، وتكمن المشكلة أنه بالرغم من إجراء هذه الإصلاحات وبعد مضي ثمان سنوات على تعديل القانون لم تحصل إصدارات أصلاً على الرغم من إعلان الحكومة عن كافة الإجراءات والتشجيعات لهذا الغرض، إضافة إلى ذلك لم تقم الشركات اليابانية التي قامت بإصدار صكوك في ماليزيا بتكرار التجربة، وهو ما يبطئ مسيرة تطور المالية الإسلامية بشكل عام في اليابان.

أسئلة البحث

- 1 - ما واقع التمويل الإسلامي في اليابان؟
- 2 - ما التعديلات القانونية التي أجريت في نطاق المالية الإسلامية؟
- 3 - ما الفرص والتحديات التي تواجه تجربة الصكوك اليابانية؟

(3) دراسة فوميكو أكياما، لماذا حان الآن الوقت لتمويل إسلامي في اليابان، صادرة باللغة اليابانية عن معهد الدراسات الدولية للشؤون النقدية (IIFM)، طوكيو، 2012م، ص 2.

أهداف البحث

- 1 - التعريف بواقع التمويل الإسلامي في اليابان.
- 2 - استكشاف التشريعات القانونية التي تسمح بممارسة جزء من خدمات المالية الإسلامية.
- 3 - بيان الفرص والتحديات الداخلية والخارجية لتطوير تجربة الصكوك اليابانية.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في الأمور التالية:

- يعتبر هذا البحث أول دراسة عربية لواقع وفرص وتحديات التمويل الإسلامي في اليابان بحسب اطلاع الباحثين، وعليه فالدراسة تقدم مجموعة من المعلومات المهمة للباحثين والمستثمرين والمهتمين.
- تسهم الدراسة في إثراء البحث عن فرص التمويل الإسلامي وتوسعتها في دول شرق آسيا التي تشهد نوعاً من الاهتمام بهذا النوع من التمويل، وخاصة بعد اعتماد صندوق النقد الدولي لمبادئ التمويل الإسلامي.
- تساعد الدراسة على رفد الصناعة المالية الإسلامية والمستثمرين الخارجيين بالمعلومات الكافية لاستكشاف فرص إصدار الصكوك داخل اليابان والتسهيلات التي أجريت لهذا الغرض.
- بحكم كون غالب المسلمين في اليابان من أصول مهاجرة من دول إسلامية، فلا بد أن يكون الاهتمام بموضوع المالية الإسلامية في اليابان من قبل الباحثين ووسائل الإعلام في الدول الإسلامية دافعاً لهم على العمل على إيجاد السبل للترويج للمالية الإسلامية في بلادهم، وهذه الدراسة يرجى منها أن تكون خطوة في هذا الصدد.

منهجية البحث

استخدمنا المنهج الاستقرائي لاستقراء ومعرفة كافة التطورات المتعلقة بالمالية الإسلامية في اليابان وخط سير تطورها وأسباب ذلك وبالأخص الصكوك، وكان ذلك بالرجوع إلى المصادر الثانوية بشكل رئيسي من الأدبيات العلمية ذات العلاقة من الأبحاث والكتب والتقارير والمقالات والأخبار باللغتين الإنجليزية واليابانية⁽⁴⁾، وقد تم الرجوع إلى الأبحاث والمراجع اليابانية من قبل أحد الباحثين والذي يتقن اللغة اليابانية مع الرجوع في بعض الأحيان إلى القواميس وخاصة عند ترجمة بعض الكلمات الصعبة والمصطلحات الاقتصادية.

الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات التي تناولت موضوع اليابان وواقع التمويل الإسلامي فيها قليلة ونادرة؛ ويعود ذلك لأسباب منطقية منها قلة أعداد المسلمين هناك وضعف تأثيرهم وندرة الباحثين المتخصصين في هذا المجال عندهم بالإضافة لعدم وجود نشاط مصرفي إسلامي داخل اليابان، أما بالنسبة للدراسات العربية فلم نجد أي دراسة ذات علاقة، أما باللغتين الإنجليزية واليابانية وجدنا الدراسات الآتية ورتبناها حسب الدراسة الأقدم تصاعديا كالتالي:

1 - دراسة هيديكي نوكايا، مقدمة في التمويل الإسلامي في اليابان: فرص وقضايا، صادرة عن معهد الشؤون النقدية الدولية في طوكيو (2007)، (IIMA، منشورة بالإنجليزية⁽⁵⁾).

هدفت الدراسة لتوعية اليابانيين تجاه الفرص الاستثمارية التي يمكنهم استغلالها من خلال إجراء إصلاحات قانونية لإصدار الصكوك داخل وخارج اليابان،

(4) حاول الباحثان الاعتماد على المصادر الأولية (البيانات النوعية) من خلال إجراء مقابلات مع مسؤولي الشركات اليابانية التي أصدرت صكوكًا في ماليزيا والتعرف على أسباب عدم تكرار التجربة حتى الآن؛ حيث قام أحد الباحثين أثناء تواجده في كوالالمبور بالتواصل مع أيون للخدمات الائتمانية وبنك طوكيو ميتسوبيشي ونومورا لإدارة الأصول لعمل مقابلة أو الحصول على بيانات في هذا الصدد إلا أن لم يتم التجاوب معه بشأن ذلك باستثناء شركة نومورا التي وافقت على الإجابة عن الأسئلة وتقديم توضيحات عن طريق البريد الإلكتروني إلا أنها لم يتلقيا أي رد حتى تاريخ إرسال البحث وهو ما يشير إلى قلة الاهتمام بهذا الموضوع.

(5) Nukaya, H. (2007). The Introduction of Islamic Finance in Japan: Possibilities and Issues, Institute for International Monetary Affairs (IIMA), (Vol. 27, pp. 1-7)

وحاولت الدراسة تقديم مقترحات لأجل جلب الأموال من الدول الخليجية والإسلامية وتوسيع العمل إلى الأسواق العالمية الإسلامية والتي تتواءم مع طلب المسلمين للاستثمار المتوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وأكدت الدراسة على أن التمويل الإسلامي يمتاز بالعالمية وأن التعامل به يتم عبر غير المسلمين كما يتم مع المسلمين، إلا أن الدراسة لم تواكب التطورات التي حصلت لاحقاً عامي 2008 و 2011م، وفي دراستنا هذه استدرأك وتحديث ومزيد توسع فيما جرى بما يتعلق بالتمويل الإسلامي داخل وخارج اليابان.

2 - دراسة فوميكو أكياما، لماذا حان الآن الوقت لتمويل إسلامي في اليابان، صادرة عن معهد الدراسات الدولية للشؤون النقدية (IIMA) في طوكيو، 2012م، منشورة باليابانية⁽⁶⁾

تناولت الدراسة موضوع التغييرات القانونية والتعديلات الضريبية التي أجريت من قبل السلطات اليابانية لتسهيل إصدار الصكوك داخل اليابان، كما وضحت الدراسة هيكلية إصدار الصكوك داخل اليابان، ووضحت الباحثة أن نقص الخبرات في الرقابة والتدقيق الشرعي والإشراف هو تحدٍ كبير لإصدار الصكوك وتطور أوضاعها داخل اليابان.

3 - دراسة بدي چونتر لآكان، أنواع الصكوك وتاريخ إصدارات الشركات اليابانية لها، صادرة عن معهد نومورا لأسواق المال، 2015م، 20 صفحة، منشورة بالإنجليزية⁽⁷⁾

وضحت دراسة لآكان أسباب ودوافع المؤسسات المالية اليابانية لدخول سوق الصكوك، كما بينت بشكل مقتضب جداً أسباب عدم وجود إصدارات لصكوك داخل اليابان، وأشار الباحث إلى أن المطابقة الشرعية تعتبر من أبرز التحديات التي تواجه إصدار الصكوك في اليابان، كما ذكر بشكل مختصر جداً أسباب عدم دخول الصكوك إلى السوق اليابانية رغم التعديلات والإصلاحات القانونية

(6) Akiyama, F. (2012). Why now islamic finance in Japan. Institute for International Monetary Affairs.

(7) Lackmann, B. G. (2015). Types of Sukuk (Islamic Bonds) and History of Japanese company Issuance. Nomura Journal of Capital Markets, 6(3)

التي أجريت، وسنقدم في بحثنا هذا مزيد تفصيل حول آليات تطوير التمويل الإسلامي بشكل عام.

4 - الدليل الإرشادي لآسيان+3 لسوق السندات، صادر عن بنك التنمية الآسيوي، 2016م، منشور بالإنجليزية⁽⁸⁾

يعتبر هذا الدليل من الأدلة الشاملة لسوق السندات في الدول الآسيوية؛ حيث أنه ينحو منحى يركز على جمع المعلومات والبيانات وتحليلها أكثر من كونه مجرد دليل إرشادي، وقد تناول في جزء مستقل منه تجربة الصكوك الإسلامية والتمويل الإسلامي في اليابان تحت عنوان «التمويل الإسلامي في اليابان»، حيث يبيّن الدليل الأوضاع القانونية لإصدار الصكوك والخصائص الواجب تكوينها في إصدارات الصكوك القادمة مع توضيحات لمسائل العبء الضريبي والتسهيلات التي أجريت للتشجيع على إصدار الصكوك، ويعتبر التفصيل القانوني المتناول في هذا الدليل من أجود ما كتب في الباب.

5 - دراسة ناشيرا أبو بكر، إطار عمليات التمويل الإسلامي: نظرات جديدة في تطبيق المالية الإسلامية في ماليزيا واليابان، المجلة الدولية للاقتصاد والتجارة والإدارة، العدد 11، 2017، 13 صفحة، منشورة بالإنجليزية⁽⁹⁾

تهدف الدراسة إلى إعطاء نظرات جديدة عن أطر عمليات التمويل الإسلامي وكيفية استخدامه لاستغلال الفرص المتاحة للتمويل الإسلامي في اليابان ملقبةً الضوء على مفاهيم التمويل الإسلامي وحجم الصناعة المالية الإسلامية، وتؤكد الباحثة على ضرورة دخول اليابان لسوق التمويل الإسلامي باعتبارها إحدى أكبر أسواق المال في المنطقة ولما لها من مزايا أفضلية على السوق الماليزي من حيث الحجم والاستقرار، وتشير الدراسة إلى أن سياسة الفوائد الصفرية التي اتبعتها اليابان تجعل منها قريبة إلى مفاهيم التمويل الإسلامي ومشجعة له، إلا أن

(8) Asian Development Bank, ASEAN+3 BOND JAPAN, 2016 MARKET GUIDE. Asian Development Bank publications, Manila-philippines, 2017.

(9) Abu Bakar, N. A. (2017). Islamic Finance Operational Transaction Framework : a New Insight of Islamic Finance Implementation in Malaysia and Japan, journal of International Journal of Economics, Commerce and Management, volume V, issue 11, P.356-378.

الدراسة تخلص في حديثها عن ماليزيا كثيراً وتفتقد إلى التركيز، وتخلص الدراسة إلى وجوب تسويق المصرفية المزدوجة في اليابان دون أي ذكر للتحديات التي تواجه التمويل الإسلامي في اليابان وكيفية استغلال المزايا التي تتمتع بها اليابان لتطوير هذا القطاع.

6 - دراسة ياسوهارو وأوغينو، تطوير سوق الصكوك وتحدياته في الأسواق اليابانية، صادرة عن المعهد الدولي للشؤون النقدية (2018)، IIMA، م، 14 صفحة، منشورة بالإنجليزية⁽¹⁰⁾

عرفت الدراسة بمفاهيم التمويل الإسلامي وتناولت هياكل الصكوك الرئيسة، كما بينت بشكل مقتضب التعديلات القانونية لتسهيل إصدار وتداول الصكوك في اليابان، إضافة إلى أنها وضحت اتجاهات نمو وتطور سوق الصكوك عالمياً على وجه العموم وعدد من الدول الإسلامية، وأشارت الدراسة إلى تحديات إصدار الصكوك في اليابان دون اقتراح حلول لذلك، كما أنها توقعت أن البنوك والشركات اليابانية سيكون لها استغلال نشط للصكوك بهدف إدارة أصولها وتنويع مصادر تمويلها.

7 - دراسة نايوكي كاباتا وساتوشي كاتو، التمويل الإسلامي في اليابان، مجلة مراجعات قانون التمويل الإسلامي والأسواق المالية الإسلامية، 2018م، 7 صفحات، منشورة بالإنجليزية⁽¹¹⁾

تناولت الدراسة الإطار القانوني للأعمال المالية في اليابان، مع شرح إمكانية ممارسة الأعمال المالية الإسلامية في قانون البنوك، وقانون الأسواق المالية، وقانون التأمين، وقانون الاستثمار والضرائب وغيرها، وقدمت الدراسة معلومات حول ما يجوز ممارسته في اليابان وما لا يمكن ممارسته موضحةً الأوضاع القانونية التي سيتم التعامل فيها في حال إن نوى أحد المستثمرين ممارسة الأعمال المالية

(10) Ogino, Y. (2018). Developments of Sukuk (Islamic Bond) Market and Challenges of Japanese Market. Institute for International Monetary Affairs, Vol. 0116, pp. 1-14. Retrieved from https://www.iima.or.jp/en/docs/newsletter/2018/NL2018No_2_e.pdf

(11) Kabata, N & Kato, S, Islamic Finance in Japan, Journal of Islamic finance and Markets review, edition 3, 2018 look at: <https://thelawreviews.co.uk/edition/the-islamic-finance-and-markets-review-edition-3/1175272/japan>

الإسلامية هناك، كما قدم الباحثان نظرات مستقبلية تتمثل في عدم رؤية أي تطور لقطاع التجزئة الإسلامي في اليابان مع إمكانية تطور كبيرة لسوق التمويل بالجملة وبالأخص في مجال الاستثمار والصكوك وأن هناك توجهات مفتوحة من قبل الحكومة للممارسة مثل هذه الأعمال، ولم يتطرق الباحثان لمدى موافقة الإجراءات التي قامت بها الحكومة لأحكام الامتثال الشرعي مكثفية بالنقل عن وجهة نظر اليابانيين وما يسمح به القانون الياباني.

خطة البحث

ينقسم البحث إلى إطار منهجي وثلاثة مباحث ونتائج وتوصيات، نتناول في المبحث الأول: التعريف بواقع التمويل الإسلامي في اليابان، وفي المبحث الثاني: التشريعات القانونية المتعلقة بممارسة التمويل الإسلامي، وفي المبحث الثالث: إصدار الصكوك داخل اليابان: الفرص والتحديات. يلي ذلك النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: التعريف بواقع التمويل الإسلامي في اليابان

في هذا المبحث سنتناول في المطلب الأول: معلومات عامة عن اليابان والأوضاع الاقتصادية فيها، وفي المطلب الثاني: واقع التمويل الإسلامي داخل اليابان.

المطلب الأول: تمهيد عن اليابان

توطئة لحديثنا عن التمويل الإسلامي في اليابان: الفرص والتحديات؛ سنعرض إلى معلومات عامة مقتضبة عن البلد توطئة للقارئ والمهتم لفهم المعلومات الرئيسية حول البلد وأوضاعه.

أولاً: معلومات عامة

تسمى اليابان، وباللغة اليابانية نيهون أو نيبون ومعناها مشرق الشمس أو أصل ومنبع الشمس، وهي بلد في أقاصي شرق آسيا تقع بين المحيط الهادئ وبحر اليابان الذي سمي باسمها، وتتألف اليابان من مجموعة جزر تصل إلى حوالي ثلاثة آلاف جزيرة صغيرة باستثناء أربع رئيسية، وتمتد من الجنوب إلى الشمال كالاتي: (كيوشو، شيكوكو، هونشو، هوكايدو)، في حين يبلغ عدد محافظات اليابان 47 محافظة⁽¹²⁾.

إن نظام الحكم القديم في اليابان هو الإمبراطورية، وتغيرت أشكاله عبر الزمن بحسب قوة العائلة الحاكمة ونفوذها في الجيش، وفي عام 1870م تحول النظام إلى الإمبراطورية الدستورية ولا زال على ذلك حتى الآن⁽¹³⁾، والإمبراطور الحالي هو ناروهيتو، ورئيس الوزراء هو شينزو أبه، ويبلغ عدد سكان اليابان حسب الإحصاء الذي أجرته الحكومة عام 2015م حوالي 127 مليون نسمة (98.5% منهم يابانيون و1.5% أجناب نصفهم كوريون وصينيون)⁽¹⁴⁾، وهذا العدد في الجزر اليابانية يجعلها إحدى أكثر الدول كثافةً سكانيةً على وجه الأرض بواقع 340

(12) <https://www.japan.go.jp/japan/>

(13) انظر موقع الحكومة اليابانية: <https://www.kunaicho.go.jp/index.html>

(14) انظر موقع دائرة الإحصاءات العامة اليابانية: http://www.stat.go.jp/english/data/kokusei/2015/final_en/final_en.html#Summary

نسمة/ كم2، كما أن اليابان تعتبر من أعلى معدلات التعمير السكاني بمتوسط عمري للسكان يبلغ 84.2 سنة حسب تقديرات عام 2018م⁽¹⁵⁾، ويعتبر التحدي الأكبر لليابانيين هو التناقص السكاني الكبير الذي يواجههم حيث يُتوقع أن ينخفض عدد السكان بما يقارب 26 مليون شخص في منتصف القرن الواحد والعشرين⁽¹⁶⁾.

ثانيًا: الأوضاع الاقتصادية

تعتبر اليابان ثالث أكبر دولة من حيث الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 6.2 تريليون دولار لعام 2012م والذي نزل إلى 5.18 تريليون في شهر أكتوبر من عام 2019م⁽¹⁷⁾، كما أن اليابان إحدى أبرز الدول المتقدمة وفق المعايير الدولية، حيث تحتل المرتبة الرابعة عالميًا من حيث حجم القوة الشرائية لعام 2018⁽¹⁸⁾، وهي ضمن قائمة الدول الخمس الأولى من حيث الابتكار والتصنيع، وهي إحدى أعضاء السبع الكبار G7، وليابانيين معدل دخل فردي مرتفع يبلغ قرابة 38 ألف دولار سنويًا وفق تقديرات عام 2017م، أما بالنسبة إلى عدد العاملين فقد وصل إلى 73.4 مليون عامل عام 2017، وبمعدل بطالة منخفض نسبيًا يصل إلى 3.4% وفق تقديرات نفس العام⁽¹⁹⁾، ويعمل 70% من السكان في قطاع الخدمات، و26% في قطاع الصناعة، و4% في قطاع الزراعة⁽²⁰⁾. تعتبر العملة المحلية (الين) إحدى العملات الصعبة والأكثر استقرارًا عالميًا، كما أن اليابان من الدول المانحة المهمة، وهي مصنفة من قبل وكالة ستاندر أند بور العالمية بـ (+) محليًا وخارجيًا بنظرة مستقبلية مستقرة، كما تمتلك اليابان 13.7% من الأصول المالية العالمية الخاصة، مما يجعل طوكيو إحدى المراكز المالية الهامة والرئيسة عالميًا، كما أن 51 شركة يابانية هي من ضمن

(15) انظر قاعدة بيانات منظمة التنمية والتعاون التجاري OECD: <https://data.oecd.org/healthstat/life-expectancy-at-birth.htm>

(16) انظر قاعدة البيانات السابقة: [#https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=POP_PROJ](https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=POP_PROJ)

(17) <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=JP>

(18) انظر قاعدة بيانات منظمة التنمية والتعاون التجاري OECD: https://stats.oecd.org/Index.aspx?datasetcode=SNA_TABLE4

(19) OECD, OECD economic survey: Japan 2017, OECD Publishing, Paris.

https://www.oecd-ilibrary.org/economics/oecd-economic-surveys-japan-2017_eco_surveys-jpn-2017-en

(20) <http://datatopics.worldbank.org/jobs/country/japan>

الخمسة الأكثر ثراء في العالم. وتمتاز اليابان بكونها من أقل دول العالم من حيث الضرائب على المستهلكين والأعلى من حيث فرض الضرائب على الشركات، إذا تصل ضرائب الشركات إلى 36.8%، وتشتهر اليابان بصناعة وسائل المواصلات، والحديد الصلب، وأشباه المواصلات، والآلات، والبلاستيك⁽²¹⁾.

ثالثاً: تاريخ وأوضاع المسلمين في اليابان

يعتبر تاريخ الإسلام في اليابان تاريخاً حديثاً مقارنة بوجوده في بلدان أخرى حول العالم، حيث يحتمل أن التواصل مع إندونيسيا وماليزيا والفلبين كان إحدى طرق معرفتهم عن الإسلام، أما في العصر الحديث فقد استقى اليابانيون معارفهم عن الإسلام والمسلمين عن طريق التبادل التجاري الذي حصل بين اليابان والدول الإسلامية، أما أول اتصال رسمي بين اليابان والمسلمين فكان بزيارة شقيق إمبراطور اليابان الأمير كوماتسو هيتو للدولة العثمانية عام 1887م⁽²²⁾، تلت هذه الزيارة بفترة إرسال الدولة العثمانية عام 1890م بوفد مكون من ستمائة شخص على متن فرقاطة حربية تدعى أرطغرل، والتقى الوفد حينها بإمبراطور اليابان آنذاك ماتسو هيتو ولكن السفينة تحطمت في طريق العودة ومات من فيها وأنقذ البقية الذين كانت أعدادهم بالعشرات فقط، وحمل اليابانيون من نجى منهم ورجعوا بهم إلى اسطنبول، وقام أحد الصحفيين ممن رافق الناجين في طريق عودتهم بجمع تبرعات لأسر الضحايا ومكث بضع سنوات في الدولة العثمانية فتعرف على الإسلام وأسلم هناك واسمه أوتشارو نودا (ويعرف أيضاً باسمه العربي «عبد الحليم») وهو أول من أسلم من اليابانيين في حدود المعروف⁽²³⁾، وفي سنة 1906م / 1326هـ عقد مؤتمر الديانات في طوكيو والذي حضره مندوبون من بعض الدول الإسلامية، تلت هذا المؤتمر بستين أو ثلاث زيارة عبد الرشيد

(21) المرجع السابق

(22) Arik, Umut, A century of Turkish-Japanese Relations: A special partnership, published by The Japan-Turkey friendship Centenary Program Committee, Revised 2nd Edition, P.25.

(23) المرجع السابق ص 27-35.

إبراهيم، وهو داعية مسلم تترى روسي ضمن مجموعة من الفارين من اضطهاد الدولة الروسية للمسلمين، وقد اجتهد عبد الرشيد إبراهيم في الدعوة فأسلم على يديه عدد من اليابانيين من بينهم كوتارو ياماؤكا، وهو أول ياباني مسلم يؤدي فريضة الحج، وقد حصلت هجرة لمئات من مسلمي تركستان الشرقية منهم عبد الحي قربان والذي كان له جهد كبير في الدعوة للإسلام هنالك⁽²⁴⁾، لحق ذلك فتح مفوضية بالقسطنطينية أعقاب الحرب العالمية الأولى وإرسال مبعوث لجدة لتوثيق العلاقات بالعالم الإسلامي، ولاحقاً تم تأسيس أول مسجد في اليابان في مدينة كوبه عام 1935م، تلاه بناء مسجد طوكيو الكبير عام 1938هـ، كلاهما بجهود وتمويل كبير من الجاليات المسلمة هناك⁽²⁵⁾، كما حصلت موجات من النزوح الإسلامي إلى اليابان إبان هروب المسلمين من الشيوعية في الصين، وقد كان هناك نشاط دعوي مثمر لشخصيات يابانية وغير يابانية مثل: (ريوتشي ميتا المعروف بالحاج عمر ميتا، وعبد الرشيد أرشاد، ومحمد جميل، وشوقي فوتاكي، وغيرهم)⁽²⁶⁾.

أما خلال الفترة الحالية، يبدو أن التواصل والعلاقات بين الدول الإسلامية وخاصة مع تطور وسائل الاتصال وتزايد أعداد الطلاب والمتدربين المتبادلين بين اليابان والعالم الإسلامي له أثر في نمو أعداد المسلمين في اليابان إلا أنه لا زال بطيئاً، حيث قدر عدد المسلمين في اليابان عام 2010 بمئة وخمسة وثمانين ألفاً وفق إحصاءات تقديرية⁽²⁷⁾، كما أن معظمهم من أصول مهاجرة وخاصة من إندونيسيا وماليزيا، في حين يقدر عدد المسلمين من أصول يابانية بـ 10% من هذا العدد فقط، الذي يعادل حوالي 0.2% من سكان اليابان البالغ عددهم حوالي 127 مليوناً، ويتوفر للجمالية الإسلامية في اليابان قرابة 200 مسجد ومصلى وعدد من المراكز الإسلامية وقد تزايد هذا العدد بعد عام 1982م حيث كانت التقديرات

(24) Al-Samarrai, Salih Mahdi, The Message of Islam In Japan: Its History & Development, translated from Arabic by: Hasan, Usama, Islamic Centre of Japan Publications, Tokyo-Japan, 1999, p.8-13. (Arabic version not found)

(25) المرجع السابق ص 13.

(26) المرجع نفسه ص 15-17.

(27) <https://www.pewforum.org/2011/01/27/table-muslim-population-by-country/>

تشير إلى أن عدد الجالية الإسلامية آنذاك قرابة 30 ألف مسلم فقط⁽²⁸⁾. أما بالنسبة للتعليم الإسلامي فتوجد عدة مدارس صغيرة منها ابتدائية وإعدادية وأيضاً رياض أطفال خاصة في طوكيو⁽²⁹⁾، أما فيما يتعلق بصناعة الحلال فقد تم إنشاء اتحاد لصناعة الحلال في اليابان⁽³⁰⁾، والذي يتعدى نشاطه مجال الأطفمة إلى كل ما يلزم السائح المسلم من سلع وخدمات حتى أماكن المساجد والمصليات، وينضوي في عضوية هذا الاتحاد أعضاء كثيرون من معظم المحافظات اليابانية منهم شركات ومتاجر ومصانع ومواقع تجارة إلكترونية، وتوفر سلع وخدمات متلائمة مع طبيعة وثقافة المسلمين إضافة إلى توفير دورات تدريبية للراغبين في دخول السوق، كما يوفر الاتحاد أدلة للسياح والزوار المسلمين لليابان بما يلزمهم أثناء مكوثهم في اليابان⁽³¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد أية إشارات لتضييق السلطات على المسلمين في ممارسة شعائرهم الدينية، ولعل هذا يعود لقلة أعداد المسلمين هناك حيث لا يشتكي المسلمون عادة من تضييقات في الدول التي يعتبرون فيها أقلية غير ظاهرة وتتغير الأوضاع مع ازدياد عدد الجالية المسلمة ومطالبتهم بمزيد من الحقوق مع الزمن.

المطلب الثاني: واقع التمويل الإسلامي في اليابان

إن دخول التمويل الإسلامي إلى اليابان لا يزال في مرحله الأولى وقيد الدراسة، وبالرغم من أنه لا توجد فروع لبنوك إسلامية في اليابان أو شركات تمويل إسلامية أو صناديق استثمار إسلامية حتى اللحظة إلا أن مشاهدة الجهات اليابانية للإقبال العالمي على أدوات التمويل الإسلامي وبعض الخدمات المالية الإسلامية المقبولة

(28) <https://www.dailysabah.com/asia/2015/05/31/muslim-population-in-japan-increases-with-islamic-demands>

(29) منها مدرسة يواي الإسلامية ومدرسة أقرأ الإسلامية الإعدادية في طوكيو: <http://iqra.jp/>، <https://www.yuaischooljapan.com/>، تم الدخول بتاريخ 8/9/2019.

(30) تم إعداد تقرير مصور عن صاحبة فكرة ومؤسسة اتحاد الطعام الحلال في اليابان من قبل قناة الجزيرة، وهو موجود على حسابها على يوتيوب: https://www.youtube.com/watch?v=F_UesviduI8، مشاهد بتاريخ 8/9/2019.

(31) <http://www.halal.or.jp/> also look: <https://muslim-guide.jp/about/>

عالمياً جعلها تخطو خطوة إلى الأمام في الداخل والخارج على المستوى الأكاديمي والقانوني والعملي، وسنقسم حديثنا عن التمويل الإسلامي في اليابان إلى عدة أقسام ليتضح هذا التوجه وعمقه.

أولاً: خدمات التجزئة التي تقدمها البنوك اليابانية خارج اليابان

تمثلت الخطوة الخارجية الأولى بطرح بنك طوكيو ميتسويشي (أحد أبرز البنوك اليابانية) لمنتجات مالية إسلامية على مستوى قطاع التجزئة وذلك بعد إجراء تعديل على قانون البنوك الياباني عام 2008م⁽³²⁾، حيث بادر البنك بعد ذلك مباشرةً بطرح منتجات المربحة للأمر بالشراء والإجارة المنتهية بالتملك وغيرها إلى قائمة خدماته التمويلية بالإضافة لإعلانه عن القيام بمهام الوكالة الشرعية وقبول الودائع بالعملات الأجنبية وتوظيفها في ودائع الاستثمار التي توظف في المربحات حصراً وكان ذلك في ماليزيا، كما يذكر الموقع الإلكتروني للبنك أنه يقدم خدمات مالية إسلامية لعملائه الدوليين في دبي أيضاً منذ 2015م⁽³³⁾، وللبنك هيئة استشارات شرعية في ماليزيا مكونة من خمسة أعضاء وفي دبي مكونة من ثلاثة أعضاء⁽³⁴⁾، ويذكر الموقع أيضاً أنه يقدم خدمات الاستشارات المالية الشرعية المختصة في الصكوك من لندن⁽³⁵⁾.

كما أن بنك سوميموتو ميتسوي والذي له فروع ومكاتب في كل من الإمارات وقطر والبحرين وإيران ومصر وتركيا وماليزيا وإندونيسيا يذكر في موقعه الرسمي أنه يقدم خدمات تمويل إسلامية لتمويل مشاريع الطاقة والبنية التحتية والمواصلات وشراء الطائرات والسفن والإقراض على مستوى الشركات بالإضافة لتمويل التجارات بطريقة إسلامية إلا أنه لم يبين طبيعة هذه الخدمات وطريقتها⁽³⁶⁾، وقد

(32) راجع الموقع الإلكتروني لوكالة الخدمات المالية اليابانية للوقوف على التفاصيل المتعلقة بما يخص الصرفة الإسلامية في نشرة خاصة تم إصدارها باللغة اليابانية: <https://www.fsa.go.jp/news/26/ginkou/20150401-3/01.pdf>

(33) https://www.bk.mufg.jp/malaysia/productsandservices/productservices_islamic/index.html

(34) <https://www.mufgema.com/products-and-services/islamic-finance/shariah-supervisory-board/>

(35) <https://www.mufgema.com/products-and-services/islamic-finance/>

(36) <https://www.smbcgroup.com/emea/products-services/islamic-finance/>

انضم بنك ميزوهو هو الآخر للبنكين السابقين بتقديم خدمات مالية إسلامية تتمثل في المربحة للأمر بالشراء وودائع المربحة التجارية في لندن⁽³⁷⁾. ولدى مجموعة نومورا القابضة لإدارة الأصول المالية شركة في ماليزيا تسمى نومورا لإدارة الأصول المالية الإسلامية ولها عملاء محليون ومن «منطقة الشرق الأوسط» أيضاً، وبحسب ما تذكر في موقعها الرسمي فإنها تدير صندوقين استثماريين متوافقين مع الشريعة الإسلامية⁽³⁸⁾. كما أن هذه البنوك وغيرها كبنك اليابان للتعاون الدولي JICB وبنك اليابان Bank of Japan واتحاد المتداولين اليابانيين للأوراق المالية JSDA، قد أصبحوا من ضمن الأعضاء المراقبين في مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB⁽³⁹⁾ وهذا يبين اهتمامهم في المالية الإسلامية بشكل عام.

ثانياً: إصدارات الصكوك الخارجية

من الأنشطة المالية الإسلامية المبكرة والتي كانت خطوة نحو تعديل القوانين المحلية إصدار صكوك خارج اليابان في ماليزيا، حيث كانت⁽⁴⁰⁾ شركة أيون لخدمات الإقراض أول من قام بإصدار صكوك خارج اليابان عام 2007م بقيمة 400 مليون رنجت لمدة 7 سنوات بوساطة وإدارة كل من بنك CIMB investment Bank و BTMU Malaysia و Asean Bankers Malaysia، ولاحقاً في عام 2008م قام بنك سوميموتو ميتسوي (أحد أبرز البنوك اليابانية أيضاً) بإصدار صكوك مشاركة أيضاً بقيمة 1 مليار رنجت لمدة 7 سنوات بوساطة وإدارة بنكي BTMU Malaysia و CIMB investment Bank، وفي عام 2010م قامت مجموعة نومورا القابضة بإصدار صكوك إجارة بقيمة 100 مليون دولار لمدة عامين وبعائد LIBOR + 1.6%، وأدرج الطرح في بورصة ماليزيا وبضمان بيت التمويل الكويتي

(37) https://www.mizuohobank.com/uk/service/corp_invest_bk/financial_solutions/index.html

(38) <https://www.nomura-asset.com.my/index.php/nomura-islamic-asset-management/about-us-niam>

(39) https://www.ifsb.org/press_full.php?id=485&submit=more, IFSB report 2019, page 7

(40) يرجع للموقع الرسمي لكل مؤسسة من هذه المؤسسات <http://www.aconfinancial.co.jp/corp/news/data/news070115.pdf> وينظر: <https://www.bk.mufg.jp/global/newsroom/news2014/pdf/> و www.nomuraholdings.com/news/nr/holdings/20100706/20100706.pdf وينظر: <https://www.bk.mufg.jp/global/newsroom/news2014/pdf/>

في ماليزيا، ولاحقاً لهذا قام بنك طوكيو متسوبيشي عام 2014م بإصدار صكوك وكالة بقيمة 25 مليون دولار لمدة عام بوساطة CIMB investment Bank⁽⁴¹⁾.

ثالثاً: إصدارات الصكوك الداخلية والإجراءات القانونية

كانت الإصدارات التي قامت بها المؤسسات المالية اليابانية حافزاً للحكومة اليابانية لإجراء تعديلات قانونية لاستقطاب رؤوس الأموال الإسلامية الخارجية، واقتصرت هذه التعديلات على إجازة طرح الصكوك اقتداءً بمراكز مالية عالمية كبريطانيا ولوكسمبورغ وسنغافورة وماليزيا وغيرها التي أصدرت واستقبلت إصدارات صكوك ضخمة، وهذه التعاملات التي أكسبت المالية الإسلامية صفة العالمية تعتبر إحدى العوامل التي شجعت اليابانيين للدخول في هذا المجال كتجربة أولية وذلك عام 2011م، إلا أن أي إصدار في السوق المالي الياباني لم يحدث حتى الآن، وهو ما سنتوسع في طرحه لاحقاً، ولا شك أن أعداد المسلمين الكبيرة حول العالم والقوة الاقتصادية لبعض الدول الإسلامية تغري اليابانيين لاستقطاب من يطمح للتعامل بالمعاملات الإسلامية الحلال لتنويع مصادر استقطاب الأموال، وكل هذه التطورات كانت إحدى عوامل هذا التحفيز، وسنأتي على مزيد تفصيل في المباحث القادمة.

رابعاً: التعليم والتدريب والمؤتمرات في الاقتصاد والتمويل الإسلامي

التعليم الأكاديمي: لا يوجد حالياً قسم أكاديمي يعنى بتعليم الاقتصاد الإسلامي أو التمويل الإسلامي، كما أنه لا توجد مساقات دراسية مستقلة وفق استقرائنا الذي تم عن طريق تصفح جميع البرامج الأكاديمية التي تطرحها الجامعات اليابانية المعتمدة، ولكن يذكر موقع كلية الاقتصاد في جامعة واكاياما في محافظة واكاياما أنها أنشأت وحدة أبحاث متخصصة في التمويل الإسلامي مكونة من

(41) Lackmann, B. G. (2015). Types of Sukuk (Islamic Bonds) and History of Japanese company Issuances. Nomura Journal of Capital Markets, 6(3), p.14

خمسة من أعضاء الهيئة التدريسية في الكلية واثنين من خارجها وذلك ابتداءً من عام 2018م، ولا توجد أية معلومات عما تم نشره من أبحاث من قبلهم حتى الآن⁽⁴²⁾.

الأبحاث والباحثون: توجد كتب وأبحاث وتقارير ورسائل جامعية لمتخصصين في الاقتصاد تطرقوا لموضوع الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية مع تركيز على الأخيرة ومثالها ما ذكرناه في الدراسات السابقة لباحثين يابانيين، ووفق استقراءنا وبحثنا العام حول الموضوع وجدنا بعض المتخصصين اليابانيين في مجال التمويل الإسلامي وهو الدكتور شينسوكه ناغاؤكا الأستاذ في قسم دراسات التعايش السلمي في كلية الدراسات العليا الآسيوية والإفريقية في جامعة كيوتو وقد عمل في معهد البحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية كأستاذ زائر عام 2010م⁽⁴³⁾، وهناك أيضاً أستاذ الاقتصاد في جامعة ريتسوميكان آسيا باسيفيك في محافظة أويتا جنوب اليابان الأستاذ ياسوشي سوزوكي والذي له أيضاً عدة أبحاث وكتب عن التمويل الإسلامي والبنوك الإسلامية⁽⁴⁴⁾، وهناك أيضاً الأستاذ ايتسوآكي يوشيدا مدير وحدة الشؤون الخارجية في بنك اليابان للتعاون الدولي وهو أستاذ في كلية التجارة في جامعة واسيدا- طوكيو ولدى الأستاذ يوشيدا عدة مؤلفات عن التمويل الإسلامي⁽⁴⁵⁾.

مراكز الأبحاث والاستشارات: اطلع الباحثان على معهد التمويل الإسلامي الذي أسسه مقصود أحمد⁽⁴⁶⁾ من باكستان في طوكيو والذي يقدم نفسه على أنه أول معهد تمويل إسلامي في اليابان، حيث يعرض هذا المركز وفقاً لما هو معلن على موقعه الإلكتروني دورات في التمويل الإسلامي والتأمين الإسلامية والصكوك للشركات والبنوك والجامعات، وحسب ما هو مذكور في الموقع فقد أبدى المعهد

(42) <https://www.wakayama-u.ac.jp/eco/souken/unit/unit36/index.html>

(43) <http://nagaoka.world.cocan.jp/> /صفحته الشخصية <http://www.humanosphere.cseas.kyoto-u.ac.jp/global/staff/nagaoka>

(44) <http://en.apu.ac.jp/home/faculty/article/?storyid=92&version=English>

(45) https://www.researchgate.net/profile/Etsuaki_Yoshida

(46) خريج الجامعة الإسلامية في إباد ومعه ماجستير في الاقتصاد الإسلامي.

الرغبة في التواصل مع المؤسسات الأكاديمية والبنوك والشركات لتقديم خدماته التعليمية والتدريبية⁽⁴⁷⁾.

المؤتمرات العلمية: بعد البحث والتحري في شبكة الإنترنت وخاصة في المواقع الإلكترونية للجامعات اليابانية لم يتبين أن هناك أي مؤتمرات علمية متخصصة سوى المؤتمر الذي نظم بالاشتراك بين جامعتي دورهم البريطانية وجامعة دوشيشا تحت عنوان: «العدالة والمساواة الاقتصادية والاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة لإنشاء مجتمع تشاركي: مشروع الاقتصاد الإسلامي الأخلاقي والتمويل»⁽⁴⁸⁾، وهناك أيضاً عدة ورشات عمل نظمت في مركز الدراسات الإسلامية التابع لجامعة كيوتو منذ 2007م⁽⁴⁹⁾.

المبحث الثاني: التشريعات القانونية المتعلقة بالتمويل الإسلامي

نتناول في هذا المبحث التشريعات القانونية المتعلقة بالمالية الإسلامية في القانون الياباني وأبرز التطورات التي حدثت في هذا المجال، في المطلب الأول نتناول: التشريعات القانونية المتعلقة بممارسة الخدمات المالية الإسلامية، وفي المطلب الثاني: التشريعات القانونية لتسهيل إصدار الصكوك داخل اليابان.

المطلب الأول: التشريعات القانونية المتعلقة بممارسة الخدمات المالية الإسلامية

أولاً: التشريعات العامة والمتخصصة

ليست هناك تشريعات خاصة بالمالية الإسلامية حتى الآن، وعلى من يريد القيام بالأعمال البنكية استقبال ودائع واستخدامها في الإقراض أو المداينات - أي إنشاء بنك مرخص - أن يخضع لقانون البنوك الياباني الذي لا يسمح في الداخل

(47) <http://www.jiif.org/services/>

(48) Socio-Economic Justice, Equality, SDGs and the Constituting of Participatory Society: The Islamic Moral Economy & Finance Project

(49) <https://www.asafas.kyoto-u.ac.jp/kias/en/index.html>

الياباني بالقيام بأعمال الشراء التي تقوم بها البنوك الإسلامية، وبعد الدراسة واستقراء القوانين وفقاً لساتوشي ونايوكي، وقد أعاد الباحثان الاستقراء من المصادر المعتمدة⁽⁵⁰⁾، هناك عدد من المعاملات والإجراءات التي لا يمانعها النظام التقليدي ويمكن البدء بها باعتبارها منتجات خاصة تحت القانون نفسه وهذا القانون ينطبق على اليابانيين والأجانب الذين يريدون ممارسة أعمالهم المالية في اليابان، وجُلّ الأعمال المالية الإسلامية التي مورست خارج البلاد خلال العشرة أعوام الماضية اندرجت وفق هذا القانون مع الأخذ بعين الاعتبار عدم وجود أية منتجات مالية إسلامية مطروحة في الأسواق الداخلية حتى الآن⁽⁵¹⁾، وبشكل عام يمكن لبعض المنتجات المالية الإسلامية أن تقدم من قبل شركات تمويلية لا على شكل بنوك مرخصة بالنسبة للمبيعات والتي تختلف اقتصادياً عن آلية المدائيات التي تضطلع بها المؤسسات الإقراضية اليابانية فلها قانون خاص ينظمها هو قانون المبيعات المقسطة في حين لا تحتاج قوانين الإجارة وإجراءاتها وممارستها لترخيص أو موافقات خاصة وهذه ميزة إيجابية⁽⁵²⁾، ونظراً لأن فروع البنوك اليابانية خارج اليابان تخضع لقانون البنوك فهناك توضيحات من قبل المشرع الياباني يفهم منها أنها تسمح بإصدار منتجات مالية إسلامية، والإشكال يكمن في موافقة القانون على أعمال بيع البضائع والخدمات وإجارتها صورياً على أن ترحل جميع المخاطر من الأصل إلى مخاطر تحصيل الدين فقط وهو ما يعتبر مشكلة حقيقية في الامتثال الشرعي وتعريه للضوابط الشرعية التي وجدت لتناى بالمعاملات المالية عن الربا⁽⁵³⁾، في حين لا يرى بعض الباحثين اليابانيين إشكالية في ذلك ويشيرون إلى أن الفقرة أ، د، هـ من القانون تنطبق على منتج المربحة والفقرة ب تنطبق على منتج الإجارة والاستصناع، والفقرة ج تنطبق على منتجات المشاركة والمضاربة⁽⁵⁴⁾.

(50) <http://www.japaneselawtranslation.go.jp/?re=01>

(51) Kabata, Naoyuki & kato Satoshi, The Islamic Finance and Markets Review: Japan, Journal of Islamic finance law, edition 3 look: <https://thelawreviews.co.uk/edition/the-islamic-finance-and-markets-review-edition-3/1175272/japan>

(52) المصدر نفسه، ص 2

(53) انظر المصدر السابق، الاستثناءات القانونية فقرة أ، ب، ج، د، هـ

(54) انظر المصدر السابق، وهذا التحليل الذي أخذت به البنوك اليابانية خارج اليابان مما لا يتفق معه الباحثان، فترحيل المخاطر وانفكاكها عن الأصل مما لا تميزه أحكام الشريعة في مجال المعاملات المالية.

ثانيًا: التشريعات المتعلقة بالسوق المالية

بالنسبة للأسواق المالية ليس هناك قانون مستقل أيضًا إلا أن هناك تعديلات خاصة وإجراءات ضريبية تسهيلية متعلقة بالصكوك سيأتي تفصيلها لاحقًا في المطلب الثاني.

ثالثًا: التشريعات المتعلقة بالتأمين

بالنسبة لقانون التأمين فإنه لا يسمح بممارسة أعمال التكافل وفق هذا القانون أيضًا ولا يبين القانون أي مناقشة حول إمكانية ممارسة شركات التأمين المسجلة داخليًا وخارجيًا لممارسة أعمال التكافل مستقبلاً، وهو مستبعد الحصول أيضًا⁽⁵⁵⁾.

رابعًا: التشريعات المتعلقة بصناديق الاستثمار

بالنسبة لصناديق الاستثمار يمكن ممارسة أعمالها تحت مظلة قانون الأدوات والتبادل المالي FIEA مع التحديد في النظام العام للصندوق بالعمل وفق الاستثمارات الموافقة للشريعة الإسلامية ووجوبية الامتثال لهيئة امتثال شرعية تراقب وتوافق على أعمال الاستثمار، وعلى مدراء الصندوق التسجيل كمدراء استثمار وعمليات أو مستشاري إدارة استثمار لممارسة هذا النوع من الأعمال⁽⁵⁶⁾.

خامسًا: نظرات مستقبلية في التشريعات القانونية

بشكل عام هناك مناقشات حالية من قبل الحكومة اليابانية لاستكشاف أفضل الطرق لتوسيع مصادر الدخل اليابانية بما فيها الإسلامية، كما أصدرت الجهات التنظيمية طلبًا للاقتراحات العامة في هذا الصدد، ويشير الباحث جوزيف موس «بأن السلطات التشريعية اليابانية عندها خطة لإعفاء البنوك المحلية من بعض

(55) <http://www.japaneselawtranslation.go.jp/law/detail>

(56) <http://www.japaneselawtranslation.go.jp/law/detail>

الشروط القانونية وذلك بغرض تقديم خدمات ومنتجات مالية إسلامية⁽⁵⁷⁾،⁽⁵⁸⁾ إلا أنه وبعد أربع سنوات من هذا الخبر لم يحصل أي إعفاء أو توجه في هذا الصدد، ولعل التأخر جاء جزاء فشل تجربة التعديلات القانونية في مجال الصكوك والتي كانت بغرض استقطاب الأموال من الدول الإسلامية، ولم يحصل أي إصدار خلال ثمان سنوات من التعديل القانوني، وهناك ظنّ عام أنه في حال نجاح الخطوات الأولى التي اتخذتها الحكومة في جانب إدراج منتجات التمويل الإسلامي في البنوك اليابانية في الخارج والتعديلات القانونية للسماح بإصدار الصكوك داخل اليابان أن تستمر التحسينات والتعديلات مستقبلاً، وقد يساعد في هذا اعتراف صندوق النقد الدولي بمبادئ التمويل الإسلامي عام 2018م، وتحقيق بعض النجاحات للتجارب الأجنبية في هذا الصدد من وجهة نظر مالية بحثية، ولا شك أنه بقدر التعاون مع المستثمرين المسلمين ومطالبتهم بمزيد اهتمام في تحقيق الامتثال الشرعي قد تتطور المالية الإسلامية في اليابان بشكل أفضل مما هي عليه في الداخل والخارج، وتبقى مسائل الامتثال الشرعي هي الأهم حيث هناك توجه ملحوظ لتغيير الأسماء والهياكل والقوانين مع بقاء المضمون واحداً، ولا توجد دراسات مستقلة عن أسباب هذا: هل هو قصور من قبل القائمين على الامتثال الشرعي أم رغبة الجهات التنظيمية بتقليد الجهات الغربية التي عملت بتغيير الشكل مع بقاء المضمون، وهو ما يحتاج مزيداً من الدراسة والبحث والتحري.

المطلب الثاني: التشريعات القانونية لتسهيل عملية إصدار الصكوك داخل اليابان
نظراً لديناميكية الصكوك وكفاءتها العالية في استقطاب الأموال وتوظيفها اعتبرت إحدى أبرز الأدوات المالية الإسلامية قابلة التطبيق على نطاق واسع، وهذا ما استدعى نظر كثير من الدول غير الإسلامية لإجراء تعديلات قانونية

(57) <https://internationalbanker.com/banking/japans-banks-expanding-through-islamic-finance/>, 2015 Japan's Banks-Expanding through Islamic finance an article written by Joseph Moss

(58) <https://jp.reuters.com/article/idJPL3NOWY25F20150401>

لتسيير أعمال الصكوك، ولقد سبق الحديث عن هذه الإصدارات التي أجرتها مؤسسات مالية يابانية خارج اليابان، وقد تلت هذه الإصدارات تعديلات قانونية عام 2011م لتسهيل إصدار الصكوك داخل اليابان، وقد تم إدراجها على قائمة السندات المسموح إصدارها وتداولها في سوق طوكيو المالي⁽⁵⁹⁾.

أولاً: تعديل قانون توريق الأصول لعام 2011م

قدمت الحكومة اليابانية مشروع قانون أمام البرلمان الياباني في أبريل عام 2011م، وقد تضمن تعديلاً لقانون توريق الأصول بهدف تسهيل إصدار الصكوك في اليابان وبخاصة صكوك الإجارة، واقترح التعديل أن تكيّف الصكوك إلى أقرب مشابه لها في القانون الياباني، وعليه تم تكييف الصكوك على أنها سندات من نوع خاص، ويمكن إصدارها تحت بند الشركات ذات الغرض الخاص مع الالتزام بإعادة شراء الأصل الأساس الذي تمثله المنفعة ذات الفائدة الخاصة، وهي صكوك الإجارة وصكوك المرابحة⁽⁶⁰⁾.

ثانياً: تعديل قانون الضرائب

تلا التعديل القانوني لعام 2011م في نفس السنة تغييرات في هيكل الضريبة، وذلك لتشجيع إصدار الصكوك والاستثمار فيها داخل اليابان من قبل المستثمرين الأجانب، ومنعاً للازدواج الضريبي، ولتكون متوافقة مع طبيعة وهيكل الصكوك، واشتمل هذا التغيير على ما يلي⁽⁶¹⁾:

- إعفاء عوائد الصكوك التي تتحصل من خلال المشروع الذي تم استثمار أموال الصكوك فيه.
- إعفاء أرباح الصكوك من الضريبة التي تفرض عليها عندما يتم بيعها في

(59) <https://www.jpx.co.jp/english/equities/products/tpbm/listing/index.html> (Tokyo Stock Exchange Website).

"Listing of Islamic bonds (Sukuk) is possible in form of a beneficiary certificate of a special-purpose trust (Relevant regulations: Rule 2, Paragraph 9 of the Special Regulations of Securities Listing Regulations Concerning Specified Listed Securities)"

(60) Arai, Saima, Asset securitization act amendment that paved the way for Sukuk issuance in Japan, Nomura Journal of Capital Markets, Autumn 2014, p.115-119.

(61) Japanese Financial Services Agency (JFSA), Taxation of J-Sukuk: Q&A, retrieved from JFSA website: <https://www.fsa.go.jp/en/news/2012/20120416-1/01.pdf>

السوق.

- إعفاء عوائد الصكوك من الضريبة التي تؤخذ من رب العمل كجزء من رواتب الموظفين والتي كانت 15 %.
- إعفاء الصكوك من الضرائب التي تفرض على غير المقيمين (المستثمرين الأجانب).
- إعفاء الصكوك من الضرائب التي تفرض على عوائدها عند نقلها للخارج.
- إعفاء الأصول التي تمثلها الصكوك من رسوم التسجيل العقاري والتي تؤخذ بنسبة 2 % من ثمن الأصل الذي تم التوافق عليه في العقد، ورسوم نقل الملكية والتي تؤخذ بنسبة 4 % من قيمة العقار.
- وهناك دليل خاص معدّ وصادر عن وكالة الخدمات المالية اليابانية FSA للإجابة عن أسئلة المستثمرين بما يتعلق بالضرائب على الصكوك⁽⁶²⁾.

المبحث الثالث: إصدار الصكوك داخل اليابان: الفرص والتحديات

في هذا المبحث سنتناول في المطلب الأول: تحديات إصدار الصكوك داخل اليابان، وفي المطلب الثاني: فرص تطوير الصكوك في اليابان.

يركز هذا البحث على جانب الصكوك تحديداً من حيث التحديات والفرص القائمة، وذلك نظراً لكون الصكوك الأكثر عناية من قبل الحكومة اليابانية، ولا بد من اقتراح آليات للتغلب على العقبات التي تقف في وجه الإصدارات الداخلية حالياً لئتم تطوير لاحق للخدمات المالية الإسلامية، فالتأخر في تجربة الصكوك يعني تعثر نجاح سائر المنتجات الأخرى، لكون الصكوك منطقة الاستكشاف التجريبي لليابان، ولكونها الأهم بالنسبة لهم.

(62) ibid

المطلب الأول: تحديات إصدار الصكوك داخل اليابان

أولاً: التحديات القانونية

بالرغم من التعديلات والتسهيلات التي قامت بها السلطات اليابانية إلا أنه ما زلت هناك تحديات قانونية تضعف من قابلية المستثمرين الأجانب للولوج في هذه الإصدارات منها:

1. عدم وجود نظام قانوني متكامل للمالية الإسلامية يشمل قوانين صناديق الاستثمار والتأمين والإفلاس... إلخ؛ والتي يعتبر وجودها أمراً مهماً لتطوير سوق التمويل الأكبر في المالية الإسلامية، حيث إن التعديلات الجزئية لا تلبي حاجة المنتجات المالية الإسلامية التي تتسم بالحاجة إلى تشريعات وأنظمة داعمة متكاملة.

2. عدم المرونة في بعض التشريعات، مثل اشتراط وجود الأصول التي تمثلها الصكوك، أو التي سيتم إنشاؤها من أموال الصكوك داخل اليابان، أي أن اليابان تريد حصراً جذب الأموال إليها دون جذب الأعمال، بخلاف دول كبريطانيا مثلاً التي تريد جذب الأموال والأعمال أيضاً، وعلى سبيل المقارنة فقد قامت شركة الكهرباء السعودية وغيرها بإصدار صكوك لتمويل أنشطتها من لندن⁽⁶³⁾.

ثانياً: التحديات الاقتصادية والاجتماعية

يعتبر العامل الأهم والأبرز في تأخر إصدار الصكوك في اليابان هو قلة شريحة المسلمين داخل اليابان وضعف تأثيرهم⁽⁶⁴⁾، وضعف معرفة هذه الشريحة واليابانيين على سواء بالثقافة المالية الشرعية اللازمة للانتفاع بإصدار الصكوك،

(63) <https://www.londonstockexchange.com/specialist-issuers/islamic/20151030-sukuk-list-live.pdf>

(64) وأيضاً فعلى سبيل المثال: في دول غير إسلامية يزدهر وينمو فيها التمويل الإسلامي مثل بريطانيا حيث عمدة لندن مسلم من أصول باكستانية وهو صادق خان، ورئيسة سنغافورة الحالية خليفة يعقوب وهي مسلمة أيضاً، راجع الرابطين التاليين: <https://www.london.gov.uk/people/mayoral> / <https://www.istana.gov.sg/The-President/President-In-Office> sadiq-khan.

كما أن المسلمين في جنوب شرق آسيا وغيرها نشطون في التعامل الربوي عن طريق السندات التقليدية اليابانية، وهذا ما يضعف أيضاً رغبة المؤسسات المالية اليابانية للتعامل بالصكوك وغيرها من المنتجات المالية الإسلامية التي لا تشهد طلباً كاملاً من قبل المجتمعات المسلمة في الداخل والخارج، وأبرز مثال واضح على هذا قيام الحكومة الماليزية عام 2019م بإصدار سندات سيادية حكومية مقومة بالين بقيمة 200 مليار وبنسبة فائدة 0.65% تستحق بعد 10 سنوات، وذلك أقل من الإصدار السابق للحكومة الماليزية والمستحق في 2028م بمعدل فائدة مرتفع هو 3.73%⁽⁶⁵⁾، والشاهد أنه لم يتم طرح صكوك حينها من قبل ماليزيا وإنما سندات.

ثالثاً: المخاطر المترافقة مع إصدار الصكوك وتداولها

إن طبيعة بعض أنواع الصكوك والتي تمثل أصولاً غير موجودة يتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب في الصكوك تنطوي على خطر عدم القدرة على إنشاء هذه الأصول أو التأخر في ذلك⁽⁶⁶⁾، وهذا النوع من المخاطر يصرف شريحة كبيرة من المستثمرين اليابانيين في بلد اعتاد فيه المستثمرون على النظام التمويلي الربوي، وبما أن الصكوك مسموح بإصدارها في سوق السندات في طوكيو Tokyo pro-bond market مع اشتغالها على مخاطر الربح والخسارة، فإن هذا يعتبر أيضاً عاملاً مهماً في عدم الإقبال على إصدار الصكوك وتداولها لدى شريحة كبيرة من الشركات والمستثمرين الذين يفضلون الأمان الذي توفره السندات التقليدية⁽⁶⁷⁾.

رابعاً: مخاطر الالتزام والامثال الشرعي

يصرّح اليابانيون بقلة الخبراء في التمويل الإسلامي لديهم، وبما يجد من إمكانية

(65) <https://asia.nikkei.com/Economy/Malaysia-set-to-issue-second-samurai-bond-Mahathir-says>, retrieved: 1st September. 2019

(66) Asian Development Bank, ASEAN+3 BOND JAPAN, 2016 MARKET GUIDE. Asian Development Bank publications, Manila-Philippines, 2017.

(67) Ogino, Yasuharu, Developments of Sukuk (Islamic Bond) Market and Challenges of Japanese Market, Institute for International Monetary Affairs, 2018, volume 0116, issue 2, p.1-14.

تطوير هذا القطاع⁽⁶⁸⁾، حيث يلزم من الخبير أن يكون على اطلاع واسع بالقوانين والتشريعات والأنظمة اليابانية بالإضافة إلى آلية عمل السوق وثقافة المستثمرين بالإضافة لما لديه من معرفة وخبرة في المالية الإسلامية، كما أن عدم توفر مؤسسات رقابة واستشارات مالية شرعية يسهم في إضعاف هذا الجانب أيضاً⁽⁶⁹⁾، ثم إن ممارسة التمويل الإسلامي تختلف بحسب البلدان والمدارس الفقهية مما يشكل إرباكاً لدى الدول الأجنبية التي تريد ممارسة شيء من أعمال المالية الإسلامية، وطالما أن هناك سنداً قانونياً فقهياً معتبراً في الممارسة في بعض البلدان الإسلامية وأكثر توافقاً مع النظام الربوي وآلية عمله ونتائجه فإن هذه البلدان تجنح بشكل طبيعي إلى اختيار الأوفق والأسهل لها والأكثر قرباً من آلية عملها، مع الإعلان عن كونها مطابقة للشريعة الإسلامية، وهذا إشكال حقيقي لا يتصور حله في المدى المنظور.

ونضيف أنه وبحسب القانون الياباني فإن توفير الامتثال الشرعي للصكوك هي مسؤولية المصدر⁽⁷⁰⁾، وغالباً سيقى الأمر على هذا إلى أمد بعيد لأنه لا يتصور أن تقوم الحكومة اليابانية بإنشاء هيئات اعتماد ورقابة شرعية لإقرار الصكوك التي يتم تداولها، كما أن هذا يخلي ساحتهم من المسؤولية الشرعية ويحملها إلى المصدر.

خامساً: صعوبة دخول المالية الإسلامية على خط المنافسة مع المؤسسات التقليدية
من أبرز التحديات التي تواجه سوق الصكوك حالياً هي تكلفة الاقتراض المنخفضة من البنوك اليابانية، حيث عرفت الأخيرة بمعدلات فائدة منخفضة جداً نظراً للسيولة العالية التي تتمتع بها هذه البنوك، بالإضافة للسياسة العامة التي اتخذتها الدولة عقب الأزمة المالية العالمية، والتي أوصلت الفوائد إلى صفر، بل اختارت الدولة اتباع سياسة الفائدة السالبة⁽⁷¹⁾، ومن جهة أخرى فإن إصدار

(68) أنظر الموقع الإلكتروني لمركز إيداع الأوراق المالية الياباني JASDEC والذي يصرح بهذا: <https://www.jasdec.com/system/sb/islambond> (بالياباني) Lackmann, B. G. (2015). Types of Sukuk (Islamic Bonds) and History of Japanese company Issuances. Nomura Journal of Capital Markets, 6(3), P.19.

(70) أنظر الموقع الإلكتروني لمركز إيداع الأوراق المالية الياباني JASDEC: <https://www.jasdec.com/system/sb/islambond>
(71) <https://www.nytimes.com/2016/09/21/business/international/japan-boj-negative-interest-rates.html>

السندات أرخص من إصدار الصكوك وأقل كلفة، وذلك باعتبار حجم السوق الكبير للتمويل الربوي والمنافسة الحادة التي تكتنفه⁽⁷²⁾، وهذه السيطرة للتمويل التقليدي تضعف من رغبة المستثمرين بإصدار الصكوك إلا من كان هدفه الامتثال الشرعي فقط أما من ليس لديه مانع من التعامل بالربا فإنه سيذهب إلى الأرخص والأضمن بغض النظر عن المسمى المطروح ومزاياه وتأثيراته على الاقتصاد الكلي، ويمكن أن نضيف أيضاً أن معاملة الصكوك كالسندات التقليدية من النواحي الضريبية يجعلها متساوية معها في نظر كثير من المستثمرين ما لم تقدم عائداً أكبر ومميزات إضافية، وبالتالي فقد لا تكون الصكوك كونها منتجاً مالياً غير معهود في اليابان جاذبة للمستثمرين اليابانيين.

المطلب الثاني: العوامل المساعدة على تطوير تجربة الصكوك اليابانية

تهتم اليابان بتطوير الصكوك لعدة أسباب، نذكر منها ما يلي:

أولاً: تنوع مصادر التمويل والاستثمار وفوائده في إدارة المخاطر

يرى اليابانيون في الصكوك فرصة لتنوع مصادر التمويل والاستثمار عندهم⁽⁷³⁾ فعدد المسلمين عالمياً تجاوز المليار ونصف نسمة مشكلاً قرابة ربع سكان العالم⁽⁷⁴⁾، كما أن هناك دولاً إسلامية صاعدة وذات وزن واعتبار اقتصادي كتركيا والسعودية وإندونيسيا وماليزيا والباكستان ودول الخليج، بالإضافة إلى أن التعداد السكاني للمسلمين في ازدياد مستمر، كما أن المؤشرات الاقتصادية تدل على تزايد التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية وتحسن أدائه ولا سيما في مجال الصكوك وهذه هي توقعات الخبراء والاقتصاديين⁽⁷⁵⁾، كما يعتبر الاعتراف العالمي بالصكوك من مؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي حافزاً للدخول في هذا المجال وتنوع

(72) Ogino, Y. (2018). Developments of Sukuk (Islamic Bond) Market and Challenges of Japanese Market. p.11

(73) http://www.jasdec.com/en/download/sb/e_jsukuk_2011100701.pdf, (Japan Securities Depository Center)

(74) http://www.globalreligiousfutures.org/explorer/#?subtopic=15&chartType=bar&year=2020&data_type=number&religious_affiliation=all&destination=to&countries=Worldwide&age_group=all&gender=all&pdfMode=false

(75) IFSB. Islamic Financial Services Industry Stability Report (2018). www.ifsb.com

مصادر التمويل اليابانية، ومن جهة أخرى يعتبر هذا التنوع فرصة للمستثمرين المسلمين في الاستثمار في السوق اليابانية وخاصة أن المسؤولية الشرعية ملقاة على عاتق المصدر بالإضافة إلى إمكانية إصلاح بعض المخالفات مع دخول التجربة والاحتكاك بها والمطالبة بالتعديل عليها من قبل المصدرين.

حيث يعتبر البناء السليم لهيكل رأس المال ضرورياً لتحقيق النجاح المالي للشركات، كما أن الاختيار الأنسب للأدوات المالية المستخدمة في التمويل والاستثمار يعتبر أمراً مهماً أيضاً لذات السبب، إن لكل أداة مالية إيجابيات وسلبيات، كما أن اختيار الأداة المالية يؤثر بشكل واضح على القوائم المالية للشركات وبالتالي على مصالح أصحاب المصلحة، وعلى سبيل المثال فبالرغم مما تتمتع به الأسهم من مزايا إلا أنها تعرض لمخاطر الإفلاس كما أنها تعرض الشركة لمخاطر الالتزام المالي الدائم تجاه الملاك الجدد بخلاف اختيار السندات كوسيلة للتمويل والتي تنتهي عوائد إصدارها بانتهاء مدد السداد فيها، ومع هذا فإن السندات أيضاً تُعرض الشركة لمخاطر كثيرة كالعوائد المرتفعة ومخاطر التضخم ومخاطر إعادة التصنيف لها بالإضافة لمخاطر السيولة، ومن هنا فإن تنوع الأدوات المالية بناءً على قرارات علمية مبنية على معلومات دقيقة وتحليل علمي تنبؤي يعتبر أمراً مهماً.

ثانياً: اهتمام شريحة من اليابانيين بأنواع من السندات تشبه الصكوك إلى

حد ما

هناك اهتمام عالمي بأدوات مالية جديدة تهتم بمسائل كالمسؤولية الاجتماعية والشفافية والحوكمة وغيرها⁽⁷⁶⁾، واليابانيون لهم اهتمام أيضاً بهذا النوع من الأدوات، ومثلها السندات ذات الغرض المحدد والتي تستثمر حصيلة الاكتتاب فيها في مشروعات معينة معروفة لدى المكتتبين، وهذا يعني توفر قدر كبير من الشفافية، وسندات أخرى توظف حصيلة الاكتتاب فيها في مشروعات تتسم

(76) <https://www.etfexpress.com/2018/07/17/266480/demand-surges-esg-sri-and-impact-investing>

بالمسؤولية الاجتماعية أو مشروعات صديقة للبيئة، وبالتالي فالصكوك لها فرص جيدة إذا توفرت الظروف والتسويق المناسب ضمن هذه الشرائح المهمة بتلك الأنواع من السندات⁽⁷⁷⁾.

ثالثاً: جذب المستثمرين من الدول الإسلامية على اعتبار أن الصكوك لو تم إصدارها من شركات يابانية ذات مركز مالي قوي ستكون ذات تصنيف مرتفع من المزايا المهمة في دخول السوق اليابانية إلى مجال الصكوك هي القوة الاقتصادية التي تتمتع بها اليابان بالإضافة إلى كونها في مركز مالي قوي وذات تصنيف ائتماني ممتاز⁽⁷⁸⁾، وهذا يجعل من عمليات إصدار الصكوك هناك ذات ميزة نسبية تنافسية معتبرة، وهذا مما يشجع على جذب المستثمرين من الدول الإسلامية وبخاصة للاستثمار في قطاعات الصناعة النشطة وقطاعات البنية التحتية والإسكان.

(77) أراماكي، نارومي، تقوية المنافسة الدولية ودور التمويل الإسلامي، مقالة على موقع معهد نومورا للأبحاث، نشرت باللغة اليابانية عام 2010م.
http://fis.nri.co.jp/ja-JP/publication/kinyu_itf/backnumber/2010/12/201012_7.html

(78) <https://countryeconomy.com/ratings/japan>

الخاتمة

أسفر البحث عن النتائج الآتية:

1 - تعتبر اليابان دولة اقتصادية قوية من ضمن السبع الكبار، ويشكل المسلمون فيها أقلية غير مؤثرة على كافة الصعد، فهم أقل من 1% من السكان، واليابان دولة محايدة ذات علاقات طيبة مع الدول الإسلامية إذ لم يسبق حدوث أي إشكال مع المسلمين من قبل، وليست هناك مشاكل مع المالية الإسلامية إذ تعتبر اليابان من أقرب الدول للنظام المالي الإسلامي من حيث اتخاذها استراتيجيات معدل فوائد سالبة، وقد خطت اليابان خطوات تجاه التعرف على المالية الإسلامية والسماح بالتعامل بمنتجات مالية إسلامية.

2 - لا يوجد في اليابان قوانين خاصة بالتمويل الإسلامي، فلا توجد قوانين مستقلة للبنوك أو شركات التكافل أو الأسواق المالية أو صناديق الاستثمار، إلا أن هناك تعليمات وأنظمة لتكييف التعامل بهذه المنتجات والسماح لها بالدخول وفق شروط لا تتوافق مع مقررات الامتثال الشرعي للمنتجات المالية الإسلامية.

3 - يقع اهتمام اليابان ضمن سوق التمويل الأكبر للمالية الإسلامية بالتركيز على الصكوك تحديداً، وقد قامت اليابان باتخاذ خطوات فعالة تجاه تعديل قوانين الأسواق المالية وما يلزم من تعديلات على قوانين الضرائب للسماح بتداول وإصدار الصكوك داخل اليابان.

4 - اتخذت اليابان حزمة إجراءات إصلاحية لجذب المستثمرين المسلمين لإصدار صكوك داخل اليابان باءت بالفشل وقد أشرنا لأسباب هذا من خلال التحديات ومعالجتها من خلال استثمار الفرص المتاحة.

5 - لدى اليابان اهتمام كبير بتنوع مصادر تمويل مشاريعها واستثماراتها في الخارج؛ وهذا ما يعطي الفرصة لنمو تجربة الصكوك لديها في الخارج إذا تم التسويق لها مع توفر الدعم والاهتمام من قبل الدول الإسلامية.

التوصيات:

1. دراسة شرعية المعاملات المالية والإجراءات التي تقوم بها البنوك اليابانية خارج اليابان في دبي وماليزيا وغيرها.
2. دراسة قانونية للمعاملات المالية الإسلامية التي يمكن ممارستها بشكل شرعي تحت ظل النظام القانوني القائم في اليابان.
3. تعريف المستثمرين المسلمين والبنوك التي تعاني من فائض سيولة بفرص إصدار الصكوك داخل اليابان لتمويل مشاريع إنتاجية نظراً لما تتمتع به اليابان من سمعة طيبة في الإنتاج والعمل والأمان والالتزام المالي.
4. قيام الجامعات في الدول العربية والإسلامية بمد جسور التواصل العلمي والبحثي للتعريف بالاقتصاد والتمويل الإسلامي بجانب الجهود التي قامت بها جامعة دورهم البريطانية منذ أكثر من عشر سنوات.
5. التواصل مع أحد البنوك اليابانية ذات الانتشار الواسع داخل اليابان مثل بنك طوكيو ميتسوبيشي أو بنك ميزوهو وطرح فكرة تقديم خدمات مالية إسلامية داخل اليابان ضمن الإطار الذي يسمح به القانون الياباني لخدمة المجتمع الإسلامي بالإضافة لمن يرغب من غير المسلمين بهذه البرامج.

المراجع:

باللغة العربية:

- ريشاور، إ. (2000). تاريخ اليابان من الجذور حتى هيروشيما، ط1، دمشق، منشورات علاء الدين، 2000م، ص 61-73.
- صندوق النقد الدولي. (2017). التمويل الإسلامي وصندوق النقد الدولي، على شبكة الانترنت، تم الدخول بتاريخ 2019/9/13: <https://www.imf.org/external/arabic/themes/islamicfinance/index.htm>

باللغة الإنجليزية:

- Al-Samarrai, S. M. (1999). The message of islam in japan – its history & development. Japan Islamic center Publication, Tokyo,1–24.
- ARIK, U. (1991). Relations turkish-japanese a century of:a special partnership (Revised 2n).
- Asian Development Bank. (2016). ASEAN+3 BOND JAPAN 2016 MARKET GUIDE.
- Chandler, B. (2018). Demand surges for ESG, SRI and impact investing | ETF Express. Retrieved September 13, 2019, from A Global FUND Media Ltd website: <https://www.etfexpress.com/2018266480/17/07//demand-surges-esg-sri-and-impact-investing>
- IFSB. (2019). Islamic Financial Services Industry (IFSI) Stability Report 2019. In IFSB. Retrieved from https://www.ifsb.org/preess_full.php?id=485&submit=more
- Japan Statistics Bureau. (2017). Population and households of japan 2015. In Ministry of Internal Affairs and Communications Publications. Retrieved from http://www.stat.go.jp/english/data/kokusei/2015/final_en/final_en.html#Summary
- Kabata, Naouki , Kato, S. (2018). The Islamic Finance and Markets Law Review: Third Edition. The Law Reviews: Law Business Research.
- KUMAR, P. (2019). Malaysia set to issue second samurai bond, Mahathir says. Retrieved September 13, 2019, from Nikkei Asian Review website: <https://asia.nikkei.com/Economy/Malaysia-set-to-issue-second-samurai-bond-Mahathir-says>
- Lackmann, B. G. (2015). History of Japanese Company Sukuk. Nomura Journal of Capital Markets, 6(3), 14.
- London Stock Exchange. (2016). Sukuk listed on London Stock Exchange.
- Moody's. (2019). Rating: Japan Credit Rating 2019. Retrieved September 13, 2019, from <https://countryeconomy.com/ratings/japan>
- Moss, J. (2015). Japan's Banks—Expanding Through Islamic Finance.

- Retrieved September 13, 2019, from internationalbanker.com website: <https://internationalbanker.com/banking/japans-banks-expanding-through-islamic-finance/>
- OECD. (2019). OECD Economic Surveys: Japan 2019. <https://doi.org/10.1787/fd63f374-en>
 - Ogino, Y. (2018). Developments of Sukuk (Islamic Bond) Market and Challenges of Japanese Market. Institute for International Monetary Affairs, Vol. 0116, pp. 1-14. Retrieved from https://www.iima.or.jp/en/docs/newsletter/2018/NL2018No_2_e.pdf
 - Pew Research Center. (n.d.). Religion Information Data. Retrieved September 13, 2019, from global religious futures Organisation website: http://www.globalreligiousfutures.org/explorer#/?subtopic=15&chartType=bar&year=2020&data_type=number&religious_affiliation=all&destination=to&countries=Worldwide&age_group=all&gender=all&pdfMode=false
 - Soble, J. (2016). Japan's Negative Interest Rates Explained. Retrieved September 13, 2019, from The New York Times website: <https://www.nytimes.com/2016/21/09/business/international/japan-boj-negative-interest-rates.html>
 - The Government of Japan. (2018). About Japan. Retrieved September 13, 2019, from <https://www.japan.go.jp/japan/>
 - YILDIRIM, C. (2015). Muslim population in Japan increases with Islamic demands. Retrieved September 13, 2019, from Daily Sabah website: <https://www.dailysabah.com/asia/2015/31/05/muslim-population-in-japan-increases-with-islamic-demands>

باللغة اليابانية:

- Akiyama, F. (2012). Why Now Islamic Finance in Japan. International Monetary Research Institute, 4, 2.
- 秋山 文子、(2012)、なぜ今、日本でイスラム金融か、公益財団法人 国際通貨研究所、2012.05.16 (No.14, 2012).
- Arai, S. (2012). Asset securitization act amendment that paved the way for sukuk issuance in Japan. Nomura Journal of Capital Markets Autumn 2014, 115 - 119.
- 新井 サイマ、(2012)、スクーク(イスラム債)の日本国内発行への道を開い

- た：資産流動化法の改正、野村資本市場クォーターリー 2011 Summer 116.
- Aramaki. (2010). Strengthening international competitiveness and efforts of Islamic finance. Retrieved from http://fis.nri.co.jp/ja-JP/publication/kinyu_itf/backnumber/20107_201012/12/.html 荒卷奈留美、(2010)、国際競争力強化」とイスラム金融の取り組み、NRI金融 IT 部門のウェブサイト.
 - JDSC. (2011). JDSC. (2011). Bond beneficiary rights of special purpose trust (Islamic bonds) | Japan Securities Depository Center. Retrieved September 13, 2019, from JDSC website: <http://www.jasdec.com/system/sb/islambond/>
 - JDSC、(2011)、特定目的信託の社債的受益権(イスラム債) | 証券保管振替機構、JDSCのウェブサイト.
 - REUTERS JAPAN. (2015). Japan's eyes on Islamic finance, a sense of crisis with a decline in influence with the rise of China. Retrieved September 13, 2019, from REUTERS website: <https://jp.reuters.com/article/idJPL3N0WY25F20150401>
 - ロイター日本、(2015)、イスラム金融に日本が熱い視線、中国台頭で影響力低下に危機感。

Translation of Arabic Language

- Reshawar, E. (2000). Tarikh Al-Yaban min Al-Juzoor Hatta Hiroshima, 1st Publication, Damascus, Aladdin Publications, 2000 CE, pp. 6173-. International Monetary Fund. (2017). Islamic Finance and the International Monetary Fund, on the Internet, accessed on 9/2019/13/: <https://www.imf.org/external/arabic/themes/islamicfinance/index.htm>